

رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، موجهة إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح من نائبة الممثل الدائم للجمهورية الفرنسية لدى المؤتمر، بشأن زيارة المنشآت العسكرية السابقة في بويرلات وماركول

أتشرف بأن أهي إلى علمكم وعلم مؤتمر نزع السلاح الزيارة التي نظمتها فرنسا للمنشآت العسكرية السابقة في بويرلات وماركول في كل من ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ التي شارك فيها ممثلو أكثر من أربعين بلداً عضواً في المؤتمر، و١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ التي شارك فيها نحو عشرين خبيراً غير حكومي.

وتأتي هذه الزيارة تجسيدا لعهد قطعه رئيس الجمهورية في الخطاب الذي ألقاه في شيربورغ في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨ بشأن السياسة الدفاعية والردع النووي ونزع السلاح. ففي ذلك الخطاب، عرض رئيس الجمهورية مقترحات مبتكرة في مجال نزع السلاح. وأكد أيضاً حرصه على الشفافية إذ قرر دعوة خبراء دوليين للتحقق من تفكيك المنشآت السابقة في بويرلات وماركول، التي كانت تُستعمل في إنتاج مواد انشطارية للأسلحة النووية.

وفي تلك الجولة أتيح للمشاركين الاطلاع على منشأة تخصيب اليورانيوم السابقة في بويرلات، وزاروا في موقع ماركول أحد المفاعلات الثلاثة المنتجة للبلوتونيوم والجاري تفكيكها، وكذلك المنشأة السابقة لإعادة معالجة المواد العسكرية. وأمکنهم بذلك ملاحظة الطابع الملموس والفعلي للقرار الذي اتخذته فرنسا في عام ١٩٩٦ بوقف إنتاج كل المواد الانشطارية لأسلحتها النووية وبتفكيك المنشآت المخصصة لهذا الإنتاج في بويرلات وماركول.

وتمثل هذه الزيارة خطوة من خطوات الشفافية لم يسبق أن أقدمت عليها دولة حائزة للسلاح النووي. فهذه هي المرة الأولى التي تقوم بها دولة حائزة لهذا السلاح بفتح أبواب منشآتها التي كانت تُستعمل سابقاً في إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية.

وتشهد هذه المبادرة على رغبة فرنسا في المضي قدماً في مجال وقف إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية، وهو ما يتسم في نظرنا بالأولوية في عملية نزع السلاح، مع بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكما لاحظ الخبراء الدوليون الذين شاركوا في هذه الزيارة، فإن تفكيك منشآتنا في بويرلات وماركول أمر لا رجعة فيه.

ويعكس هذا الحدث أيضاً عزم فرنسا على مواصلة الإسهام الفاعل والملموس في نزع السلاح، لا على الصعيد الوطني فحسب، بل على الصعيد الدولي أيضاً. والواقع أن أوروبا، بتأثير الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، تمكنت

للمرة الأولى من طرح مبادرات طموحة في مجال نزع السلاح. وترقباً لانعقاد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠، قدمت فرنسا، بالاستناد إلى المقترحات التي طُرحت في شيربورغ، خطة عمل في مجال نزع السلاح أقرها ٢٧ رئيس دولة وحكومة عضو في الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وفي خطة العمل هذه، تطلب فرنسا مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، بوجه خاص، فتح باب التفاوض دون إبطاء ولا شروط مسبقة على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية، ووقف إنتاج هذه المواد على الفور. ونحن ندعو كل الدول المعنية إلى تفكيك قدراتها المخصصة لإنتاج هذه المواد. وتأمل فرنسا الآن أن ينضم المجتمع الدولي إلى الاتحاد الأوروبي في دعم خطة العمل الملموسة والواقعية هذه وتحقيقها.

وعلى نحو ما أكد رئيس الجمهورية في الخطاب الذي ألقاه في شيربورغ، لا يقتصر التزام فرنسا في مجال نزع السلاح على الخطب والوعود بل إنه يتجسد في أعمال ملموسة. إن فرنسا تلعب لعبة الشفافية التي تعزز الثقة. وما الزيارة التي نُظمت إلى كل من بيلارات وماركول سوى برهان جديد على ذلك. ونأمل الآن أن ينضم آخرون إلينا على درب نزع السلاح. ذلك أن التزام جميع الدول أمر لا بد منه من أجل المضي قدماً على هذا الدرب. وترتكز مواصلة هذه المسيرة على الثقة والشفافية والمعاملة بالمثل.

وسأكون لكم شاكراً لو اتخذتم الترتيبات اللازمة لنشر هذه الرسالة وتعميمها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع) صوفي موال - ماكامي

القائمة بالأعمال بالنيابة

نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى مؤتمر نزع السلاح
